

قرار

أصدر مجلس المنافسة القرار التالي بين:

المدّعية: شركة "ميديكو كونسلت سارل" في شخص ممثلها القانوني، نائبها الأستاذة دنيا هدّة اللوز، الكائن مكتبها بنهج ابن حزم عدد 6، حي الحدائق البلفدير، 1002-تونس،
من جهة،

المدّعى عليهما:

1- شركة "إيتيكون ساس" في شخص ممثلها القانوني، نائبها الأستاذ إلياس بن منصور، الكائن مكتبه بشارع فرنسا عدد 2، عمارة لاناسيونال، مدرج 2، الطابق الثاني 1000-تونس،
2- شركة "بيروز بلاستي" في شخص ممثلها القانوني، نائبها الأستاذ إلياس بن منصور الكائن مكتبه بشارع فرنسا عدد 2، عمارة لاناسيونال، مدرج 2، الطابق الثاني 1000-تونس،
من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على عريضة الدّعى المقدّمة من الأستاذة دنيا هدّة اللوز نيابة عن شركة "ميديكو كونسلت سارل" والمرسمة بكتابة مجلس المنافسة بتاريخ 14 أبريل 2016 والتي طلبت من خلالها تتبع كلّ من شركة "إيتيكون ساس" وشركة "بيروز بلاستي" وهما فرعان لشركة "جونسون أند جونسون العالمية" من أجل اقتراحهما ممارسات محلّة بالمنافسة على معنى قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وتنعى نائبة المدّعية على المدّعى عليهما قيامهما بقطع العلاقة التعاقدية التي تجمعهما بمنوّبتها بصفة فجئية وتعسّفية والممتدة لثلاثة وعشرين سنة مثلت خلالها الموزّع غير الحصري لمنتجات "جونسون اند جونسون العالمية"، مضيعة بأنّ هاته الأخيرة جمعها مع المدّعى عليهما عقد خدمات تمثلّ موضوعه أساسا في قيام الأولى بالإشهار والتسويق والتوزيع لمنتجات "جونسون اند جونسون العالمية" بتونس.

وأفادت نائبة المدّعية أنّ قطع العلاقة التعاقدية التي جمعت منوّبتها بخصيمتها، والذي تمّ بموجب مراسلة بتاريخ 21 ديسمبر 2015، قد تسبّب لها بخسائر مادية هامة تمثّلت في غرامات تأخير من جرّاء عدم احترامها لالتزاماتها التعاقدية مع حرفائها وزعزع هيكلتها وأخلّ بتوازنها الاقتصادية بما دفعها للتدائن للمحافظة على استمراريتها وعلى مواطن الشغل بها.

كما شدّدت نائبة المدّعية على وجود منوّبتها في وضعية تبعية اقتصادية تجاه المدّعى عليهما، حيث أنّها حصرت تعاملها التجاري تمثيلا وتسويقا وتوزيعا خلال الفترة التعاقدية مع المدّعى عليهما والتي اشترطتا وأوجبتا عليها توزيع وتسويق نوع معيّن من منتجات "جونسون اند جونسون" وهو التخصّص الذي ساهم في تعميق وضعية التبعية الاقتصادية.

وبالاستناد إلى الفقرة الثانية من الفصل 5 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار فإنّ جميع أركان وضعية التبعية الاقتصادية متوفّرة في حالتها من حيث السمعة التي تتمتع بها علامة "جونسون اند جونسون" وأهمية نصيبها بالسوق ورقم معاملاتهما وصعوبة إيجاد حلول بديلة للحصول على منتجات معادلة لدى مزودين آخرين.

كما أنّ شهرة علامة "جونسون اند جونسون" لا جدال بخصوصها، وأنّ نصيبها بالسوق ثابت ومهمّ مقارنة مع العلامات المنافسة. كما أنّ منوّبتها بصفقتها الموزّع الأهم لهاته العلامة بالسوق التونسية طيلة السنوات الفارطة، وانطلاقا من الطابع الحصري لتعاملها مع الشركة العالمية لم يتسنى لها تطوير رقم معاملاتهما مع مزودين آخرين، بما انجرّ عنه عدم قدرتها على تعويض النقص الفادح في رقم المعاملات الناتج عن قطع العلاقة المفاجئ والتعسفي للعلاقة التعاقدية بالإضافة إلى استحالة الانضمام إلى شبكة توزيع عالمية ذات سمعة مشاهجة في ظلّ الأزمة التي تعيشها تونس حاليا.

ولفتت نائبة المدّعية نظر المجلس إلى غياب أسباب موضوعية لقطع العلاقة التجارية بما يجعل منه قطعاً تعسفياً وغير مبرّر مكرّساً لاستغلال واضح لوضعية تبعية اقتصادية، وهو ما يستوجب تتبّع المدّعى عليهما من أجل ممارسات محلّلة بالمنافسة على معنى قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار. وبعد الإطلاع على ردّ نائب المدّعى عليهما شركة "إيتيكون ساس" وشركة "بيروز بلاستي" الأستاذ إلياس بن منصور والمرسم بكتابة المجلس بتاريخ 30 ماي 2016 والذي التمس بموجبه تمكينه من مهلة إضافية إلى حدود 30 جوان 2016 حتى تتمكن منوّبتاه المقيمتان خارج حدود الوطن من توفير المعطيات اللازمة للردّ على أساس أنّ الإعلام بتلقي العريضة وصلهما متأخراً. وبعد الإطلاع على ردّ نائب المدّعى عليهما المسجل بكتابة مجلس المنافسة بتاريخ 1 أوت 2016 والذي جاء فيه أنّ قطع العلاقة التعاقدية يعود أساساً إلى إخلال المدّعية بصفة مستمرة بينود العقد، حيث أنّها تخلّفت عن سداد مبالغ هامة بعنوان التجهيزات التي استوردتها ووزعتها بالبلاد التونسية بما قيمته 136000 أورو.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار 2005.

وبعد الإطلاع على الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 المتعلّق بضبط التنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف.

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء الأطراف بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 9 مارس 2017 وبها تلا المقرّر السيّد الحبيب الصيد ملخصاً من تقرير ختم الأبحاث، وحضرت الأستاذة جميلة طوبال نيابة عن زميلتها الأستاذة دنيا هدّة اللوز في حقّ المدّعية شركة "ميديكو كونسالت سارل" و تمسكت بمطلب الطرح المقدم بتاريخ 3 أكتوبر 2016. وحضر الأستاذ إلياس بن منصور نيابة عن المدّعى عليهما شركة "إيتيكون ساس" وشركة "بيروز بلاستي" وفوض النظر.

وتلت مندوبة الحكومة السيدة كريمة الهمامي ملحوظاتها المظروفة نسخة منها بالملف.
وقرّر المجلس حجز القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم بجلسة 16 مارس 2016.

وبها وبعد المفاوضة القانونية صرّح بما يلي:

حيث قدّمت نائبة المدّعية مكتوبا للمجلس بتاريخ 3 أكتوبر 2016 طلبت بموجبه التخلّي عن مواصلة تتبّع المدّعى عليهما قضائيا وبالتالي طرح القضية.
وحيث استقرّ فقه قضاء مجلس المنافسة على أنّ التخلّي عن الدّعى يقتضي توفّر عنصرين أساسيين وهما الوضوح والصرّاحة وأنّه لا يمكن إستنتاجهما.
وحيث تبيّن للمجلس أنّ طلب التخلّي جاء واضحا وصرّحا.
وحيث أنّ تقديم مطلب في التخلّي عن الدّعى لا يقيد المجلس الذي يمكنه مواصلة التّظر في القضية متى توفّرت لديه معطيات تفيد وجود ممارسات محلّّة بالمنافسة على معنى الفصل 5 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار.
وحيث أنّ الملفّ على حالته لا يتضمّن ما يفيد القطع بوجود ممارسات محلّّة بالمنافسة بالسوق المعنيّة بالنزاع.
وحيث طالما كان مطلب التخلّي مستجيبا للشروط المستقرّ على مراعاتها فلا يسع المجلس سوى التصريح بقبوله.

ولهذه الأسباب

قرّر المجلس: قبول مطلب التخلي.

وصدر هذا القرار عن الدائرة القضائيّة الأولى لمجلس المنافسة برئاسة السيّد محمد العيادي
، وعضويّة السيدة والسادة عمر التونكي ورجاء الشواشي والهادي بن مراد ومحمد بن فرج.
وتلي علنا بجلسة يوم 16 مارس 2017 بحضور كاتبة الجلسة السيّدة يمينة الزيتوني.

كاتبة الجلسة

الرئيس

يمينة الزيتوني

محمد العيادي